PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Menber Al Tahrir**
DATE:	**25-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**50,000**
TITLE :	**Pharmacists' Angry at the MoH**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Jouseif Magdy**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

الوكيل: وجهنا إنذارات لوزارة الصحة وسعودى: الغموض والاستعجال وعدم وجود عقوبات أبرز المشكلات

الصيادلة غاضبون من الصحة

جوزيف مجدى

عبر عدد من خبراء الصيادلة عن غضبهم الشديد من قوانين مزاولة المهنة التى قد عفى عليها الزمن وانة مع التطور الذى نعيش فية لابد من وجود قوانين تواكب هذا العصر منها تعريف دور الصيدلى رافضين تماما تدخل وزارة الصحة فى وضع هذه القوانين وانها من اختصاصات نقابة الصيادلة مطالبين بمزيد من التوضيح وعدم الاستعجال ووجود عقوبات رادعة لحماية المهنة والحفاظ على كرامتها

اكد الدكتورمصطفى الوكيل وكيل نقابة الصيادلة ورئيس لجنة القيد ومقرر لجنة الصناعة ان قانون مزاولة المهنة كعادة جميع القوانين من عشرات العقود وجميع الدول تتقدم لكى تواكب العصر الذى نعيش فيه، ولكن هذه القوانين تقف سدا منيعا امام هذا وعلى سبيل المثال عندما يكون شخص تابع للنقابة شرطا ان اكون تابع للاتحاد الاشتراكى ولا بد من مهام الاعضاء تابعة للاتحاد الاشتراكى وفى الحقيقة ان الاتحاد الاشتراكى لايوجد فى وقتنا هذا ومن هنا لابد من تطوير وتغيير هذه القوانين التى عفى عليها الزمن من خمسينيات القرن الماضى فالقانون الجديد سوف يعمل الكثير لتطوير المهنة وليس شرطا ان بعض الاشخاص ترى مطالبتنا بتطوير القوانين تعتبر مطالب فئوية ولكن لكى نبرز دور الصيدلى بصورة جيدة وكل هذا لكى يعود بالنفع على المريض المصرى وتطوير المهنة يأتى من تطوير قوانين هذه المهنة

ومن هنا بدأنا فى تعديلات للمفاهيم وليس للقانون بداية تعريف دور الصيدلى حتى الاحكام الانتقالية التى نسعى الى تطبيقها فى الفترة القادمة لابد من وجود هيئة عليا للدواء مثلنا مثل جميع دول العالم يكون رئيسها صيدلى بدرجة وزير وتابع لرئاسة الوزراء وهذا مطلبا اساسيا فى اطار الخطة الموضوعة حاليا

وأشار ان فى الفترة الماضية توجد مشاكل كثيرة تخص الدواء لانة تم اسناد الامر لغير المختصين فية لذا لابد فى الفترة القادمة ان من يعمل فى مجال الدواء أن يكون صيدلى وليس غيرة ومن هنا بدانا نضع الاليات التى تنظم المهنة وتعريف دور الصيدلى لكى يستطيع العمل فى مجالات مختلفة لأن العصر فرض علينا اختصاصات جديدة للصيدلى منها الاكلينيكية والتغذية

واضاف انة لابد من تطور الدور الذى يقوم بة الصيدلى لكى يساعد فى تطوير المنظومة الصحية مما يستلزم بعض الاجراءات التنظيمية التى تحكم عمل الصيدلى سواء فى صيدلية خاصة او فى مستشفى نضع القواعد والاليات التى تمكننا من محاسبتة عندما يخطئ بوضع العقوبات الرادعة وكذلك وضع دور الرقابة علية بشكل يحافظ على كرامة المهنة وكذلك المحافظة على النظام الذى نضع فية المهنة بحيث لايؤثر على الصيدلى.

واوضح انة يوجد قانون مقدم من وزارة الصحة بخصوص العدالة الانتقالية وهذا اسلوب غير جيد لان صاحب الاختصاص قانون مزاولة المهنة للصيدلة هى نقابة الصيادلة وليس وزارة الصحة ونحن تابعين اداريا لوزارة الصحة وليس هذا معناة انها تتدخل فى القوانين الخاصة بالنقابة كمهنة وبالتالى أرسلنا انذارات الى وزير الصحة ووزير العدالة الانتقالية وتحمل هذه الانذارات العديد من الرسائل منها ان نقابة الصيادلة هى الاحق بتطوير ووضع قوانينها.

وقال الوكيل نحن عقدنا لجان تشريعية من عدة شهور وكان يوجد مندسوات تعديلات على القانون وتم اخذ جميع مسودات القانون التى تم انجازها وبدانا نطرح هذه القوانين مرة اخرى وتم مناقشتها فى لجنة تشريعية وتم عمل مسودة لكى نطرحها على جميع النقابات الفرعية وسيتم عمل لجان استماع وحوار مجتمعى فى كل المحافظات الى ان يتم انجاز لجنة تشريعية موسعة تأخذ كل الاقتراحات الموجودة وايضا من لا يستطيع حضور الحوارالمجتمعى بمجرد دخولة على رابط من خلال شبكة الانترنت يستطيع مشاركتنا فى وضع هذه المواد.

واكد الدكتور محمد سعودى وكيل نقابة الصيادلة السابق ان من ابرز مشاكل قانون مزاولة المهنة هو الاستعجال فى وضع هذا القانون وتم فتح هذ الملف فى عام ٢٠١٢ ويوجد لدينا مسودة لتعديل هذا القانون ومايصلح فى عام ٢٠١٢ لايصلح فى عام ٢٠١٥ ونحتاج مزيد من الوقت لكى نشارك عدد كبير من قطاعات الصيادلة سواء صيدلى حر او صيدلى دعاية او صيدلى حكومى او صيدلى يعمل فى مصنع ونحن لانملك مجلس نيابى اذا لايوجد مبرر لهذا الاستعجال

وقال سعودى: عندما كنت فى عملى كوكيل نقابة الصيادلة ارسلنا الى وزارة الصحة مجموعة من المقترحات لتغليظ العقوبة على غش الدواء ولكنهم لم ينظروا اليها رغم أنه شيء عاجل وكان هذا من ضمن المقترحات الجيدة ان من يعمل على غش الدواء ويتسبب فى وفاة مريض العقوبة تصل الى الاعدام ولكن طبقا للقانون الحالى كلام فارغ قد تقع غرامة على الصيدلى ٢٠٠٠جنية او ٥٠٠٠جنية ومن هنا انتشر الغش ومن هنا نحن نحتاج الى وجود ورش عمل ومجموعات عمل ونقاش عملى صيدلانى ناخذ فية وقت ولم يصلح ترميم الى القانون القديم نحن نحتاج الى قانون عصرى ولكن ماحدث هو تعديل القانون القديم ولكن نحتاج افضل من ذلك.

واشار على عدم وضوح القانون وعدم توضيح الرؤية فى تغليظ العقوبة بها وكذلك نشأت علاقات جديدة فى السوق مثل العلاقة الايجارية فى هذا الوقت فاصبح الصيدلى مالك يقوم بتأجير صيدلية وهذا لايوجد فى القانون رغم العلاقة موجودة وتعريف الصيدلى ناقص وينتقص من قدرة وشبية بالقانون القديم تقريبا والصيادلة لديهم العديد من المقترحات التى تمنع الدخلاء على المهنة تمنع غير الصيدلى يعمل فى صيدلية وكذلك منع غير صيدلى يتملك صيدلية بشكل غير مباشر

ونتمنى ان مدير الصيدلية يكون مؤمن عليه لأن العديد من الصيادلة يبيع ويسجل اسمة فى وزارة الصحة كمدير للصيدلية وهو لا يعرف شيء عنها وأسعار الدواء ثابتة من فترات طويلة ولا بد من وضع مادة فى القانون بأسعار الدواء الحالية ونسبة ربح الصيدلى بحيث يتماشى مع معدل التضخم الموجود فى السوق ونتيجة لذلك اصبح لدينا نواقص فى الدواء

واقترح سعودى مواد لابد من وجودها ضمن قوانين مزاولة المهنة وهى لابد من وجود عقوبات جنائية على الشركات المنتجة والموزعين الذين لايلتزموا بالقوانين فى تسعير الدواء وكذلك لابد من ان ياخذ رأى النقابة فى انشاء كليات صيدلة جديدة او اعداد المقبولين وايضا لابد من وجود مادة عندما يوجدأى مخالفة فى ترخيص الصيدلية يلغى ترخيصها وقانون آخر ينظم الادوية منتهية الصلاحية وكذلك مادة تنص على ان الصيدليات التى توجد بالمستشفيات تكون ملك للصيدلى وليس للطبيب وكذلك لا يوجد قانون ينص على أنه فى حالة نقص الدواء تعمدا من الشركة المنتجة ان الوزارة تقوم باستيراد هذا الدواء على حساب المنتج اذا لم يكن لدية اسباب منطقية وايضا لابد من توحيد توحيد التنفيذ فى هيئة الخدمات البيطرية فى وزارة الزراعة وصدر قرار جمهورى ان عدد كبير جدا من الامصال والادوية البيطرية ويجعلها تابعة للخدمات البيطرية وتسجيلها تابعة لوزارة الزراعة ادى ذلك إلى وجود فساد وغش فى هذا القطاع ليس لها أول ولا آخر فى قطاع الادوية البيطرية لعدم وجود غير المختصين فى تركيب وصناعة الدواء.

واوضح انها ظهرت ظاهرة غير عادية للغش لابد من ضبطية قضائية فى نقابة الصيادلة ويكون عددها كافى لاكتمال الدور الرقابى لان الضبطية لم تكن داخل المؤسسة الخاصة فقط وانما وسيلة قوة لمراقبة الاجهزة الحكومية وهذا ما شاهدناه فى كارثة محاليل الاطفال لانة لا يوجد يقظة دوائية وتطبيقها ورقابة مع الوزارة لذا نطالب بضبطية قضائية.

والتطور الذى حدث للصيدلة وتغير الاحوال المصرية من اشتراكية الى رأسمالية الى سوق مفتوح وتغيير قوانين الاستثمار واختصاصات مهنة الصيدلة اختلفت كثيرا فى هذه الفترة فتعريف مهنة الصيدلة اختلفت الصيدلى لايشمل "علبة" الدواء ولكن الصيدلى فى جميع القطاعات سواء فى الصناعة والصيدلى الحكومى والحر والاعشاب الطبية والمستلزمات والموادالتشخيصية والمواد الحشرية كل هذه قطاعات جديدة لم تكن موجودة فى القانون القديم ومع هذا التطور الكبير لابد من تعريف مهنة الصيدلة.

واشار ان الصيدلى مسئول عن كل ما يمس الانسان والحيوان ولكن للاسف الشديد فى فترة عقيمة من الزمن كانت تبعية هيئة الخدمات البيطرية فى وزارة الزراعة وصدر قرار جمهورى ان عدد كبير جدا من الامصال والادوية البيطرية ويجعلها تابعة للخدمات البيطرية وتسجيلها تابعة لوزارة الزراعة وصدر قرار مسجل فى وزارة الزراعة والادارة المركزية ومعهد الاغذية وهذا نوع من الفوضى ولابد من تحديد ساعات عمل للصيدليات.

يقول الدكتور وحيد عبد الصمد الامين العام لنقابة الصيادلة عندما يوجد مقترح قانون لابد من حوار مجتمعى وهذا ما نص علية الدستور الجديد والذى يتولى هذا الحوار المجتمعى هو المسئول عن مجتمع الصيادلة هو نقابة الصيادلة ومسودة القانون التى يتم تمريرها من وزارة الصحة الى العدالة الانتقالية او الجهة المسئولة من رئاسة الجمهورية بدون رجوع للممثل الشرعى للمجتمع المدنى للصيدلى وهى نقابة صيادلة مصر يعتبر مرفوض.

واضاف عبد الصمد ان القانون القديم فى سنة ١٩٥٥مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصناعية

عبد الصمد: تمرير مسودة القانون بدون الرجوع للنقابة "مرفوض" وغير قانونى